الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر القانون العقاري والبيئة

فريق مشروع البحث التكويني الجامعي
النظام القانوني للمؤسسات التجارية ذات الشخص الواحد ودورها في ترقية المقاولاتية وتجسيد السياسة الوطنية للتشغيل
وتحت اشراف السيد البروفيسور عثماني بغداد
مدير جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم

ينظم الملتقى الوطني الافتراضي/عن بعد الموسوم ب:
مكافحة الاستخدام غير الشرعي للعملات الافتراضية والاصول المالية الرقمية لتحقيق الامن السيبراني
بطريقة التحاضر عن بعد عبر تقنية: Google meet
https://bmeet.univ-mosta.dz/rooms/ec1-0b6-8bl-05b/join
يوم 2026/04/16

المشرف العام على الملتقى: أ.د قنينخ عبد القادر، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
المنسق العام للملتقى: أ.د زهدور كوثر، مديرة مخبر القانون العقاري والبيئة
رئيسة الملتقى: د/ة مرابط حبيبة

اللجنة العلمية
رئيسة اللجنة العلمية: د/ة. مرابط حبيبة
اللجنة التنظيمية:
رئيسة اللجنة التنظيمية: د/ة برايح هدى

ديباجة الملتقى:

شهد العالم خلال العقد الأخير طفرة رقمية هائلة شملت مختلف القطاعات لاسيما في مجال التكنولوجيا المالية، كان من أبرز مظاهرها ظهور وانتشار انماط جديدة من العملات الافتراضية والأصول المالية الرقمية مثل البيتكوين، الإيثيريوم، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، وغيرها من الابتكارات التي أعادت تشكيل المشهد الاقتصادي والمالي العالمي. وقد اسهمت هذه العملات في تسهيل المعاملات وتوسيع افاق التجارة الإلكترونية وذلك بفضل تقنيات البلوكشين التي تعتمد على مبدا اللامركزية والشفافية كما أتاحت هذه العملات مزايا متعددة، أبرزها التحويل السريع للأموال، تقليل تكاليف المعاملات، تعزيز الشمول المالي، وتمكين الأفراد من الاستقلال المالي بعيدًا عن الأنظمة المصرفية التقليدية.

لكن في المقابل وبالرغم من المزايا التي توفرها هذه الاصول ، فقد رافق انتشارها توسعا مقلقا،فساهمت الطبيعة اللامركزية والمشفرة لهذه العملات في فتح الباب أمام استغلالها من قبل جماعات إجرامية وأطراف خبيثة في الفضاء السيبراني. فقد أصبحت وسيلة مفضلة في غسل الأموال، تمويل الإرهاب، تنفيذ هجمات الفدية، والاتجار غير المشروع عبر الشبكة المظلمة .كل ذلك يمثل تهديدًا مباشرًا على الأمن السيبراني الوطني والدولي، ويعزز من خطورة الجرائم الرقمية التي تتجاوز الحدود الجغرافية والقانونية.

في ظل هذا الواقع، أصبح من الضروري على الدول والمؤسسات المالية والأمنية تطوير أدوات تشريعية وتقنية فعالة لمكافحة هذه الاستخدامات غير المشروعة، دون أن يؤدي ذلك إلى كبح الابتكار أو خنق الاقتصاد الرقمي الناشئ .وهو ما يضع صانعي السياسات والأمن السيبراني أمام معادلة دقيقة ومعقدة :كيف نضمن حماية المجتمع من المخاطر السيبرانية المرتبطة بالعملات الرقمية، وفي الوقت نفسه نحافظ على مزاياها الاقتصادية والتكنولوجية.

إشكالية الملتقى:

بالرغم مما توفره العملات الافتراضية والاصول الرقمية من مزايا اقتصادية الا ان استخدامها المتنامي في انشطة غير مشروعة ،اصبح يشكل تهديدا حقيقيا للأمن السيبراني وفي ظل هذا التحدي نطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن مواجهة الاستخدام غير الشرعي للعملات الافتراضية والأصول المالية الرقمية بما يعزز الأمن السيبراني، دون ان تعرقل حرية الابتكار او تحول دون الاستفادة و دعم النمو في الاقتصاد الرقمي؟

أهداف الملتقى:

يسعى الملتقى الى ما يلي: